S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/40
16 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الموجهة من الممثل السامي، السيد كارلوس وستندورب، عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي تقديري أن تحيطوا أعضاء مجلس الأمن علما بهذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان

98-00911 190198 190198

مرفق

[الأصل: بالإنكليزية]

رسالة مؤرخـــة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العـام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير الثامن عن الأنشطة التي يضطلع بها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. وقد صدرت الوثيقة الختامية لمؤتمر تنفيذ اتفاق السلام المعقود في بون يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر في الوثيقة A/52/728-S/1997/979. **وسيكون من دواعي تقديري أن تتيحوا هذا التقرير إلى مجلس الأمن.**

(توقيع) كارلوس وستندورب

تذييل

تقرير مقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - أيد مجلس الأمن بقراره ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، تعيين ممثل سام وأعاد تأكيد أهمية الدور الذي يضطلع به في رصد تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك والعمل على حشد وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المعنية بمساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام.

٢ - وبمقتضى القرار ذاته، يطلب مجلس الأمن من الأمين العام تقديم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام ونتائج مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وبناء على ذلك أقدم التقرير الثامن إلى المجلس.

٣ - ويغطي هذا التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي طرأت في المجالات المبينة أدناه أثناء الفترة الممتدة من بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وحتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

ثانيا - الجوانب المؤسسية

مكتب الممثل السامي

٤ - واصل مقري في سراييفو وأمانة مكتبي في بروكسل، في الفترة قيد الاستعراض العمل على تنسيق أنشطة التنفيذ المدني داخل البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى إجراء الاتصالات مع مقار المنظمات والوكالات المنفذة المعنية، والقيام قدر الأمكان بتتبع مختلف المنتديات الدولية التي تعالج تنفيذ السلام في البوسنة عن كثب. وتم إيلاء اهتمام خاص للاجتماعات الرفيعة المستوى التي أدت إلى مؤتمر تنفيذ اتفاق السلام المعقود في بون يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وتحديد قواعد إسهام المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك أثناء الفترة الباقية من توطيد الاستقرار.

٥ - وخلال الفترة المعنية تم تحقيق تقدم كبير في إحلال السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي تعزيز مناخ المصالح والتسامح والديمقراطية. وتشمل الإنجازات أيضا إنشاء المؤسسات المشتركة وتشغيلها، وإجراء انتخابات حرة وبدء الإعمار الاقتصادي، التي هي من الشروط المسبقة الكفيلة بتمكين شعوبها الثلاث من العيش معا بسلام. والصورة العامة للبوسنة والهرسك تتغير نحو الأفضل وبدأت الحياة تعود إلى حالتها الطبيعية. على أنه، رغم هذه الإنجازات، لا تزال أمامنا مهام هائلة ومعقدة. لذلك، فقد يكون من السابق لأوانه القول إن عملية السلام لا يمكن عكس اتجاهها بعد أو أنها دائمة. لكن من الواضح أنه لا يوجد

بديل لاتفاق السلام الذي سيستمر في توفير الآلية الهامة من أجل المضي قدما بعملية السلام. والمسؤولية الأساسية في هذه العملية، وبالأخص في تحويل اتفاق السلام إلى واقع حي، تكمن في أيدي الموقعين عليه. وتحدوني القناعة بأنه لا تزال هناك إمكانات هائلة في الحوار والتعاون بين الأطراف البوسنية ذاتها، ولن يدخر مكتبي جهدا لاستغلال هذه الإمكانات إلى أبعد الحدود.

٦ - وترحيبا بقرار التحكيم الذي سيصدر في ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٨، دخل نائبي لمكتب الممثل السامي في الشمال، المشرف في بريتشكو، وموظفو مكتبه مرحلة حاسمة جدا من تنفيذ قرار التحكيم. ففي نهاية عام ١٩٩٧، تم تحقيق تقدم مقبول نحو إنشاء حكومة متعددة الأعراق في مجالات الإدارة والشرطة والقضاء. وتبذل الجهود لإعادة إحياء اقتصاد بريتشكو من أجل توفير ظروف مؤاتية لدعم عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم الأصلية. واستنادا إلى قرار التحكيم الصادر في ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، أصدر المشرف في بريتشكو، إثر الانتخابات المحلية، أوامر ملائمة من أجل تعزيز الإدارة المتعددة الأعراق، بما في ذلك جهاز الشرطة وهيئة القضاء المتعددي الأعراق. وثبت المجلس البلدي في بريتشكو في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وانتخب مجلس تنفيذي متعدد الأعراق وهو الآن بصدد العمل. وتكلل برنامج إعادة تشكيل هيكل شرطة بريتشكو بالنجاح وبدأ جهاز الشرطة الجديد عمله. كما أنشئت هيئة قضائية متعددة الأعراق في بريتشكو يوم ٣١ كانون الأول/ ديسمبر بتعاون جيد مع سلطات جمهورية صربسكا.

٧ - وقد أعطيت أولوية للتنسيق على الصعيد الإقليمي ورصد الحالة على أرض الواقع، وواصلت مكاتبي في موستار وتوزلا وبانيا لوكا تيسير الاتصالات على الصعيد المحلي، تعزيزا للتعاون بين الكيانين في مختلف الميادين. وأنا أنطلق من افتراض أن العمل الإقليمي الذي تنفذه هذه المكاتب سيظل ذا أهمية.

٨ - وقدرة مكتبي على القيام بأعمال وقائية ونشطة وبإجراءات متابعة يمكن أن يحافظ عليها وأن تطور إذا حافظت البلدان المساهمة بالموظفين على مستوى التزامها الراهن. وآمل في أن يحافظ على مساهمة ثابتة في هذا الميدان.

مجلس تنفيذ السلام

٩ - دعوت على أساس شهري إلى اجتماعات المجلس التوجيهي على مستوى المديرين السياسيين في كل من وزارات الخارجية وإلى اجتماعات أسبوعية على مستوى السفراء في سراييفو خصص كل اجتماع منها إلى مسائل محددة في عملية السلام. وركزت في اجتماع بروكسل المعقود يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر على الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك، وعلى وسائط الإعلان والمواعيد النهائية لوسائط الإعلان والمتعلقة ببيان سنترا، في حين ركز اجتماع سراييفو المعقود في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر على الأعمال التحضيرية لانتخابات الجمعية التشريعية لجمهورية صربسكا والمسائل الاقتصادية. وعالج اجتماع آخر عقد في باريس يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ ديسمبر الأعمال التحضيرية لمؤتمر بون.

١٠ - ولاحظ مؤتمر بون التقدم الملحوظ المحرز على وجه الخصوص في الميادين التالية: إجراء انتخابات بلدية في البوسنة والهرسك وانتهابات الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا؛ والحد من الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن؛ إعادة تشكيل هيكل جهاز الشرطة وإصلاحه؛ بدء عودة الأقليات في الاتحاد، وبدرجة أقل في جمهورية صربسكا؛ الانتعاش الاقتصادي في الاتحاد؛ تنمية وسائط إعلام محترفة وغير منحازة؛ وزيادة عدد الأشخاص الذين وجهت إليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب، المحتجزين لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى ما يزيد على الضعف. وشدد المؤتمر على أنه كان من الممكن تحقيق ما يفوق ذلك بكثير، لو أن سلطات البوسنة والهرسك أسهمت بنصيبها الكامل في إقامة مجتمع مدني وديمقراطي في البلد. وأوضح المؤتمر للسلطات في البوسنة والهرسك أن مساعدة المجتمع الدولي ما زالت مرهونة بالامتثال لاتفاق السلام والالتزامات اللاحقة، وأكد من جديد أنه لن يتغاضى عن أي اتجاهات للهيمنة على المؤسسات السياسية في البوسنة والهرسك، ولا أي محاولات للنيل من سيادتها وسلامتها الإقليمية. وأوجز المؤتمر أهداف الفترة المتبقية للتوحيد ووضع جداول زمنية واضحة في هذا الصدد. ورحب المؤتمر باعتزامي استخدام سلطتي النهائية على أرض الواقع بشأن تفسير اتفاق السلام من أجل تسهيل تسوية الصعوبات من خلال جعل بعض القرارات ملزمة في مسائل محددة. وفي اعتقادي أنه بالإمكان الإبقاء على الديناميكية الإيجابية وزيادة تطويرها من خلال التنفيذ المتسق من جانب جميع الأطراف للمستلزمات التي حددها المؤتمر. والوثيقة الختامية للمؤتمر مرفقة بصفتها مرفقا لهذا التقرير*.

ثالثا - تنسيق التنفيذ المدني

التنسيق العام

١١ - لقد واصلت إجراء مشاورات واسعة مع ممثلي الحكومات والمنظمات على مختلف الأصعدة. ففي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت مع الأمين العام في نيويورك، وفي اليوم نفسه قدمت إلى أعضاء مجلس الأمن تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ السلام. وكذلك عقدت عدة اجتماعات مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٢ - وقد استمرت المناقشات المنتظمة مع كبار المسؤولين في سراييفو، وشارك فيها الممثل الخاص للأمين العام، ومفوض قوة الشرطة الدولية، والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقائد قوة تثبيت الاستقرار، ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسوف أواظب على إجراء هذه المشاورات.

١٣ - وما زالت فرقة العمل الاقتصادية، التي تجتمع برئاستي في سراييفو، هي الأداة الرئيسية لتنسيق سياسات الإصلاح الاقتصادي وأولويات مساعدة الإعمار الدولية. وقد أعد فريق عامل تابع للفرقة استراتيجية لمناهضة الفساد أقرها مؤتمر بون. ويعزز من فرقة العمل الاقتصادية إنشاء أمانة لها تهيئ المجال أمام تحسين التنسيق بين أنشطة المانحين.

---

* **للاطلاع على نص الوثيقة الختامية للمؤتمر، انظر A/52/728-S/1997/979، المرفق.**

١٤ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، أعيد تشكيل هيكل فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة بغية تحقيق قدر أكبر من الوضوح الاستراتيجي والفعالية. وينصب التركيز في التوصيات المقدمة من الفرقة إلى مؤتمر بون على حالات عودة الأقليات، سواء من الخارج أو من داخل البوسنة والهرسك، وعلى تحقيق الأهداف التي حددتها البلدان المضيفة فيما يتعلق بإعادة التوطين لعام ١٩٩٨. وقد انضمت حكومتا الولايات المتحدة وألمانيا إلى الفرقة بوصفهما عضوين مؤسسين كاملين.

١٥ - وقد أيد مؤتمر بون إنشاء أمانة لفرقة العمل المعنية بالإعمار والعـــودة، وشجع أعضائه والجهات المانحة على توفير احتياطيات في برامجهم لعام ١٩٩٨، وحث جميع الحكومات المعنية على إعارة الموظفين المناسبين للمكاتب الإقليمية للممثل السامي، وكذلك لغيره من أعضاء الفرقة المعنية بالإعمار والعودة، بما يعزز قدرتها في الميدان. وقد عينت خبيرا يتمتع بخبرة واسعة نائبا لي لشؤون الفرقة المعنية بالإعمار والعودة.

١٦ - واجتمعت فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر ووضعت مجموعة محددة من الأولويات والأهداف لعام ١٩٩٨، استنادا إلى توصيات المجلس التوجيهي التابع لمركز تنسيق حقوق الإنسان، والنتائج التي توصلت إليها حلقة العمل المعنية بوضع استراتيجية لحقوق الإنسان، التي عقدت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. ويواصل مركز تنسيق حقوق الإنسان ومجلسه التوجيهي العمل لتناول هذه الأولويات، وتوفير التنسيق الفعال بين برامج وسياسات حقوق الإنسان. ومكتبي ملتزم بالعملية التي تجري حاليا لإصلاح الإطار القانوني المطبق على المنظمات غير الحكومية بغية إيجاد بيئة قانونية وأمنية مناسبة تدعم تطور منظمات المجتمع المدني.

١٧ - ولا تزال فرقة العمل المعنية بحرية التنقل تمثل محفلا قيما لاستكشاف مختلف السبل الكفيلة بتعزيز حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات.

<u>المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك</u>

١٨ - اجتمعت هيئة الرئاسة ومجلس الوزراء والجمعية البرلمانية بصفة منتظمة. بيد أن عدم وجود هيكل إداري أو مواقع دائمة ظل حائلا دون تحقيق الكفاءة في أعمالها.

١٩ - عقدت هيئة الرئاسة دورتي عمل فقط، إلا أنها اجتمعت مرارا بكبار الزوار الدوليين والوفود الدولية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد أن اتفقت الهيئة على توزيع مناصب السفراء في آب/أغسطس، بلغ عدد السفراء الذين تمت تسميتهم ٢٨ سفيرا فقط، من بين السفراء الـ ٣٣، ولم يتسلم أحد منهم بعد مهام منصبه.

٢٠ - أحال مجلس الوزراء إلى هيئة الرئاسة في عدة مناسبات مسائل لم يتمكن من الاتفاق بشأنها. وقد أضعف هذا من الوضع السياسي للمجلس، الذي ينبغي أن يكون الجهاز الرئيسي لصنع السياسة واتخاذ القرار.

بيد أن المجلس قد برز بوصفه أكثر المؤسسات المشتركة نشاطا، إذا كان يجتمع بمعدل متوسطه مرة واحدة في الأسبوع. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، وضع المجلس مشروعي قانوني وثائق السفر ومجلس الوزراء في شكلهما النهائي وقدمهما إلى برلمان البوسنة والهرسك. وقد تعذر على المجلس التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قانون الجنسية. ونظرا لهذا الإخفاق، فقد اتخذت إجراءات حتى يدخل هذا القانون حيز التنفيذ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وتتركز الأولوية الآن على تنفيذ هذه القوانين الثلاثة. أما المسائل الأخرى فكان التقدم المحرز فيها بطيئا.

٢١ - وسوف يواصل مكتبي العمل بصورة مكثفة مع أعضاء المجلس وموظفيه للحفاظ على ما هو قائم من زخم إيجابي حتى يمضي المجلس قدما نحو الوفاء بالتزاماته الدستورية. ويكتسب هذا ضرورة خاصة عند ملاحظة إخفاق المجلس في تلبية المواعيد النهائية الهامة التي حددها إعلان سنترا. وينبغي أن يحترم المجلس الالتزامات التي قطعت في بون احتراما كاملا لتفادي تعرض عملية التنفيذ لنتائج سلبية.

٢٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، طرأت زيادة ملحوظة على نشاط كلا مجلسي الجمعية البرلمانية، إذ عقدا دوراتهما الرابعة والخامسة والسادسة. وللمرة الأولى، تضمنت هذه الدورات مناقشات سياسية مثيرة للجدل ولكنها بناءة. وبعد أن تدخل مكتبي مرات عديدة، اعتمد قانون مجلس الوزراء وقانون وثائق السفر في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر.

٢٣ - ومن الإنجازات الملحوظة التي تمت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير العمل الكفء الذي اضطلعت به المحكمة الدستورية. ففي دورتها الخامسة المعقودة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، فصلت المحكمة في عدد من القضايا. إلا أنني أشعر بالقلق إزاء عدم وضع موارد تحت تصرف المحكمة، وكذلك لعدم وجود اعتماد في ميزانية البوسنة والهرسك لذلك الغرض. ومن ثم، سوف يتعذر إنشاء الهيكل الإداري للمحكمة. ولا بد للسلطات في البوسنة والهرسك أن توفر التمويل الكامل للمحكمة الدستورية.

٢٤ - وقد عقدت اجتماعات شهرية للجنة الدائمة للشؤون العسكرية، التي يرأس أمانتها العاملة في الوقت الحالي مستشاري العسكري. وبدأ اتخاذ القرارات، كما يمكن أن يعتبر انتظام تقارير وزيري الدفاع ورئيس جيش كل منهما بمثابة خطوات أولى على الطريق نحو مزيد من بناء الثقة بين المؤسستين العسكريتين في البوسنة والهرسك. وفي الجلسة التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر، أصدرت اللجنة توجيهات إلى وزيري الدفاع بوضع خطة لتنفيذ معاهدة أوتاوا لعام ١٩٩٧. ويتعلق هذا بحظر الألغام المضادة للأفراد التي تقع ضمن مسؤولياتهما. وناقشت اللجنة أيضا مسائل من قبيل تعيين ملحقين عسكريين، رغم أن الأعضاء لم يتمكنوا بعد من التوصل إلى قرار نهائي في المسألة.

التشريعات الأساسية

٢٥ - إنني أشعر بأشد القلق لأن سلطات البوسنة والهرسك لم تحرز تقدما أفضل في تنفيذ الجوانب الأساسية لدستور البوسنة والهرسك وسن التشريعات الهامة. ونظرا لأن مجلس وزراء البوسنة والهرسك

أخفق في تقديم جدول التعريفات الجمركية الى برلمان البوسنة والهرسك قبل ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر، قررت أن أضع هذا الجدول بوصفه المرفق ١ لقانون السياسة الجمركية الذي يبدأ نفاذه في ١٠ كانون الثاني/يناير.

٢٦ - ولإنشاء أحزاب جديدة متعددة الأعراق وتعزيز الأحزاب القائمة، يجب أن تعتمد سلطات البوسنة والهرسك بسرعة قانونا للانتخابات للبوسنة والهرسك تجري بموجبه الانتخابات القادمة. ويجب أن تنشأ اللجنة الدائمة للانتخابات بوصفها جزءا متكاملا من هذا القانون، ويعمل مكتبي، مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، على وضع مشروع لهذا القانون.

٢٧ - إن الاتساق والتعاون بين الكيانين في مجال الاصلاح القضائي مسألة أساسية. وقد دعوت الى إنشاء لجنة للتعاون القضائي بين الكيانين بحيث تبدأ عملها في موعد لا يتأخر عن ٣١ كانون الثاني/يناير. وهناك حاجة الى التنسيق بين القوانين الاتحادية وقوانين الكانتون. وقد قمت باتخاذ خطوات للتنسيق بين مختلف برامج الإصلاح القضائي والقانوني في إطار برنامج متسق ومتركز يتضمن تنسيق القوانين والإجراءات الجنائية لكلا الكيانين مع دستور البوسنة والهرسك، وطلبت الى الأمم المتحدة أن تشكل فرقة عمل تركز على تقييم ورصد نظم المحاكم في الكيانين، وإعادة تشكيل المؤسسات المناسبة في إطار النظام القضائي.

العلاقات المتوازية الخاصة ومسائل الخلافة

٢٨ - إن الاتفاقات القائمة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا وبين جمهورية كرواتيا وجمهورية اتحاد البوسنة والهرسك التي تحدد العلاقات المتوازية الخاصة بين كياني البوسنة والهرسك والدول المجاورة، تعاني من نقاط ضعف دستورية.

٢٩ - وقد اشتركت كرواتيا واتحاد البوسنة والهرسك على نحو إيجابي في عملية توفيق اتفاق إنشاء مجلس التعاون المشترك مع دستور البوسنة والهرسك. غير أن كرواتيا عرضت اقتراحا يتعلق بإنشاء علاقة متوازية خاصة مع الاتحاد لا تنسجم مع اتفاق السلام. أما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فلم توفق بعد بين اتفاق إنشاء العلاقة المتوازية الخاصة مع جمهورية صربسكا واتفاق السلام.

٣٠ - إن أفرقة العمل التي تتكون من ممثلين عن الأطراف المعنيين وعن مكتبي، والتي يقصد منها التوفيق بين نصوص الاتفاقات المعنية ودستور البوسنة والهرسك، يلزم أن تنجز مهماتها في أسرع وقت ممكن.

٣١ - وقد أعد المفاوض الخاص بشأن مسائل الخلافة نسخة منقحة لمشروع مذكرة إطارية بشان مسائل الخلافة. وقد نوقش النص الجديد، مشروع للاتفاق الإطاري بشأن مسائل الخلافة، مع دول يوغوسلافيا السابقة الخمس جميعا في الاجتماع الذي عقد في بروكسل في الفترة من ٩ الى ١١ كانون الأول/ ديسمبر. وستستمر المفاوضات على أساس ذلك النص المنقح وفي ضوء استنتاجات بون.

اللجان المشتركة

٣٢ - ترد في فروع هذا التقرير المتصلة بالانتخابات إشارة الى أنشطة اللجنة المؤقتة للانتخابات (المرفق ٣) التي ترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣٣ - ولم تحصل دائرة حقوق الإنسان ودائرة أمين المظالم ولجنة المطالبات العقارية بعد على تمويل ثابت وكاف لعام ١٩٩٨. أما التزام حكومة البوسنة والهرسك بالإسهام بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ مارك ألماني لكل مؤسسة من هذه المؤسسات من ميزانيتها لعام ١٩٩٧ فلم يدفع بعد. وهذا الإخفاق يزيد من القلق في ضوء الحاجة الى مساهمة حكومة البوسنة والهرسك من أجل تحقيق زيادة تراكمية، بغية تسلم المسؤولية الكاملة قبل نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية، على النحو الذي تم التأكيد عليه في مؤتمر بون.

٣٤ - وعلى الرغم من الصعوبات المالية، طرأ توسع كبير في أعمال هذه المؤسسات الثلاث جميعا. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان (في كل من مكتبي سراييفو وبانيا لوكا) قد فتح ٧٢٦ ٢ ملفا مؤقتا، وسجل ٣٣٨ ١ قضية، وأصدر ٥٣ تقريرا نهائيا في قضايا فردية، و ١١ تقريرا خاصا. وأحال مكتب أمين المظالم ٣٣ قضية الى دائرة حقوق الإنسان. وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت دائرة حقوق الإنسان ٧٥ قضية واتخذت ١٢ قرارا بشأن مقبولية الطلبات. وعقدت ٧ جلسات استماع علنية وتم إصدار القرارات النهائية بشأن جدارة خمس قضايا. وخلال الفترة نفسها، تلقت لجنة المطالبات العقارية أكثر من ٠٠٠ ٥٠ مطالبة بالعقارات. وقد أنشأ أمين المظالم الاتحادي ٦ مكاتب إقليمية، إضافة الى مكتبه في سراييفو. ولدى هذه المكاتب حاليا أكثر من ٢٠٠ ١ قضية مفتوحة.

٣٥ - ولا يزال هناك افتقار شديد الى التعاون من جانب السلطات في مجال التنفيذ الفعال لقرارات هذه المؤسسات وتوصياتها. وينبغي تعزيز الآليات الكفيلة باحترام القرارات النهائية والملزمة التي تصدرها دائرة حقوق الإنسان ولجنة المطالبات العقارية واحترام تنفيذ توصيات أمين مظالم البوسنة والهرسك وأمناء المظالم الاتحاديين. ويعمل مكتبي بنشاط على رصد ردود السلطات وتنسيق التدخل في القضايا التي أخفقت فيها السلطات في تنفيذ التزاماتها. كذلك يجري وضع مشروع لهذه المؤسسات بشأن تشريعات التنفيذ. وقد تحسن التنسيق فيما بين هذه المؤسسات وتم إحراز تقدم قابل للقياس من حيث فعالية هذه المؤسسات في قضايا محددة.

٣٦ - وقد وسعت لجنة المحافظة على المعالم الوطنية (المرفق ٨)، في دورتها العادية السادسة المعقودة في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، انتقاء المعالم والمواقع التي تحتوي على تراث ثقافي. كما تناولت مسألة وضع تشريع بشأن حماية التراث، وطلبت مساعدة من اليونسكو في مجال جمع تشريعات من البلدان الأخرى وتقديم المشورة الفنية بشأن التوصل الى مشروع قانون مناسب.

٣٧ - وقد لاحظ مؤتمر بون أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بالشركات العامة (المرفق ٩)، ظل إنشاء شركة المواصلات في البوسنة والهرسك ورقة ميتة. وقد طلب المؤتمر الى سلطات

البوسنة والهرسك تنفيذ التوصية الخاصة بحركة السكك الحديدية بحلول ٣١ آذار/ مارس وحث الكيانات على تأسيس شركاتها المشتركة. وأعتقد أنه سيتم التوصل قريبا الى وضع اتفاق إطاري بشأن تنظيم القطاع الكهربائي في السكك الحديدية. وقد زاد مكتبي الى حد كبير من مشاركته في هذا الميدان ويقوم بدعم اللجنة بغية التوصل أخيرا الى نتائج ملموسة.

الانتخابات

٣٨ - منذ أن قدمت تقريري الأخير، أدلى الناخبون في جمهورية صربسكا بأصواتهم في جو هادئ وآمن في الانتخابات الاستثنائية للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، التي أجريت وفقا لقواعد وأنظمة اللجنة المؤقتة للانتخابات مع إشراف كامل من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد صدقت اللجنة المؤقتة للانتخابات على نتائج هذا الانتخاب في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وأبلغت عن نسبة بلغت ٧٩ في المائة من الناخبين.

٣٩ - ولم تتمخض عن الانتخابات أغلبية واضحة لأي حزب أو ائتلاف حزبي. ونفسر هذا بأنه دليل على تزايد التعددية السياسية والتوجه نحو الديمقراطية في المناخ السياسي في جمهورية صربسكا والبوسنة والهرسك ككل. وأعتقد أن نتائج الانتخاب تدل على أن شعب جمهورية صربسكا يرغب في التغيير في قيادته السياسية. وقد عقدت الجلسة الأولى للجمعية الوطنية في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ورغم أن الجمعية أخفقت في انتخاب رئيس لها، ما زالت المشاورات مستمرة. وأتوقع تشكيل حكومة جديدة لجمهورية صربسكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٤٠ - غير أني أشعر بالقلق إزاء نسبة التقدم في تنفيذ نتائج الانتخابات البلدية. وكانت اللجنة المؤقتة للانتخابات قد أجازت فنيا، بحلول ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، جميع البلديات الـ ١٣٦، وعقدت جميع هذه البلديات تقريبا دورتها الأولى. غير أنه بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، لم تحصل سوى ١٠ بلديات على الإجازة النهائية من جانب اللجنة المؤقتة للانتخابات. ووافق مؤتمر بون على أن تُقدم البلديات التي لم تستوف فيها الشروط الى البعثة الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والى مكتبي لإجراء تحكيم نهائي وملزم قبل ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٤١ - إن إنشاء لجنة دائمة للانتخابات هو من المهام ذات الأولوية بالنسبة لمكتبي. وقد أيد مؤتمر بون رأيي بأنه الى أن يحين إنشاء لجنة دائمة للانتخابات بقانون من البرلمان واعتماد قانون للانتخابات ونفاذه، ينبغي إجراء الانتخابات تحت إشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسلطة اللجنة المؤقتة للانتخابات وقواعدها وأنظمتها.

المسائل المتعلقة بالاتحاد

٤٢ - واصل مكتبي تركيز اهتمامه على المسائل المتعلقة بالاتحاد. وقد تم عقد اجتماعين على مستوى رفيع، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ كانون الأول/ ديسمبر، بشأن كانتون وسط البوسنة، واجتماعين

لمنتدى الاتحاد، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فتحققت نتائج هامة في مجالي إعادة تشكيل الشرطة وعودة اللاجئين. وظلت الحالة السياسية والأمنية في الاتحاد تتحسن عموما، على الرغم من بعض الحوادث الأمنية التي يحتمل أن يكون مبعثها الإرهاب. وقد جاء هذا التحسن في الجو نتيجة للنجاح في إنشاء قوة شرطة مشتركة والتقدم الذي حدث مؤخرا في إصلاح النظامين القضائيين في الكانتونين ذوي النظام الخاص.

٤٣ - ولدى إخفاق سلطات الاتحاد المختصة في إيجاد حل للنزاع القديم بشأن حدود بلدية أوسورا، قدم مكتبي، بدعم كامل من قيادة الاتحاد، تحكيمه النهائي والملزم في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر. أما وقد تم حل هذه المسألة المعلقة، أتوقع أن تعتمد الجمعية الاتحادية، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، القانون بشأن البلديات المنقسمة والبلديات الجديدة.

٤٤ - غير أن من الواضح أن عملية التنفيذ في الاتحاد تحتاج الى مزيد من الاهتمام والمساعدة الدوليين، خصوصا فيما يتعلق بالتعمير وعودة اللاجئين والمشردين. فما زالت هناك دلالات على المحافظة على الهياكل القديمة على الرغم من أنه يفترض إلغاؤها حالما تنشأ هياكل الاتحاد ومؤسساته المشتركة الجديدة وتبدأ عملها. وينبغي ألا نتغاضى عن ذلك بعد الآن.

<u>القضايا المتعلقة بجمهورية صربسكا</u>

٤٥ - لا تزال الأزمة السياسية في جمهورية صربسكا مستمرة. وواصلت "الجمعية الوطنية"، التي كانت رئيسة جمهورية صربسكا قد حلتها في تموز/يوليه ١٩٩٧، الاجتماع وإصدار قوانين لا يمكن الاعتراف بصحتها القانونية. وعلاوة على ذلك، لا تزال الحكومة المؤقتة تتخذ قرارات لا تتفق مع اختصاصها. فقد بدأت، على سبيل المثال، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في تنفيذ القانون المتعلق بالتحويل الى القطاع الخاص، على الرغم من إصراري على أنــه ينبغي عــدم اتخاذ أية قرارات إلا بعد انتخابات المجلس في ٢٢-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يمكن حل هذه الأزمة إلا باتفاق زعماء جمهورية صربسكا على تجاوز خلافاتهم الداخلية وتحويل اهتمامهم بدلا من ذلك الى التصدي للمشاكل العديدة التي تواجه الكيان.

٤٦ - ونتيجة للضغوط المستمرة من مكتبي، عقدت الدورة الأولى للجمعية الوطنية في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر وذلك داخل حدود الإطار الزمني المنصوص عليه في الدستور. وقد شغل النواب الذين يمثلون الأحزاب على صعيد الاتحاد مقاعدهم بكامل حقوق التصويت ودون أداء القسم الطائفي لعضوية الجمعية. وفي تلك الدورة اقترحت رئيسة جمهورية صربسكا مرشحا غير حزبي لمنصب رئيس الوزراء، ومن المنتظر أن يتم التصويت على هذا الاقتراح في المستقبل القريب. وقد قدم مكتبي الى النواب قائمة بالمهام ذات الأولوية المطلوبة من الجمعية الوطنية والحكومة الجديدة. وحسبما أشير في موضع سابق في هذا التقرير، لم يعد الحزب الديمقراطي الصربي يملك الأغلبية في المجلس. بيد أنه لا يزال الحزب الحائز على أكبر عدد من المقاعد وقد دخل في ائتلاف مع الحزب الراديكالي الصربي. ويتمسك الحزبان بأن يشغل أعضاؤهما المناصب العليا في الجمعية وبأن يكون رئيس الوزراء من الحزب الديمقراطي الصربي.

٤٧ - ولا يزال مكتبي يقدم دعما قويا لوسائط الإعلام الحرة والتعددية الاتجاه في كافة أنحاء جمهورية صربسكا بغية كفالة إصلاح "هيئة الإذاعة والتلفزيون الصربية" من خلال إعادة توحيد الشبكة في جمهورية صربسكا، وتحسين التنسيق بين استوديوهات بالي وبانيا لوكا، وإيجاد آلية للرصد، وهو ما يلبي معايير الصحافة المعترفة بها دوليا.

٤٨ - وقد مضت عملية إعادة بناء شرطة جمهورية صربسكا قدما، وبخاصة في بانيا لوكا وبريتشكو حيث بدأت فرقة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في تسجيل أفراد الشرطة المحتملين. بيد أن المناخ الأمني العام في جمهورية صربسكا يظل متوترا في بعض الأحيان. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر وقع هجوم إرهابي على المكتب الإقليمي للاتحاد الوطني الصربي في بييلينا.

٤٩ - ولم يُمتثل لأوامر الاعتقال الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحق أشخاص خاضعين للولاية القضائية لجمهورية صربسكا. والى أن يتم إحضار هؤلاء الأشخاص الى لاهاي، ستظل الشروط الأساسية للمصالحة وحكم القانون في جمهورية صربسكا معطلة بشكل جسيم. وفي هذا الصدد، يعتبر استمرار نفوذ رادوفان كاراديتش على الحياة السياسية في جمهورية صربسكا أمرا غير مقبـــول. وما زال مكتبي ملتزما بممارسة الضغط الاقتصادي وتدابير أخرى لكفالة تعاون سلطات جمهورية صربسكا التام مع المحكمة.

٥٠ - ولا تزال الحالة الاقتصادية لجمهورية صربسكا كئيبة وتتسم بمستويات عالية من البطالة وانخفاض الأجور والمعاشات. ولم يحدث أي استثمار أجنبي ضخم في جمهورية صربسكا في عام ١٩٩٧. كما أن المعونة الدولية محدودة ومرتبطة بالتعاون في عملية السلام. وقد أعيد فتح مطار بانيا لوكا لرحلات الطيران التجاري في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وسائط الإعلام

٥١ - ظلت حالة وسائط الإعلام في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير إحدى الأولويات العالية لمكتبي.

٥٢ - وقد عيَّن مكتبي في الوقت الحالي مشرفا دوليا على هيئة الإذاعة والتلفزيون الصربية سيتولى الإشراف على إعادة هيكلة شبكة الإذاعة والتلفزيون الصربية بما يتمشى مع المبادئ الدولية. وحتى تاريخه، لم تقم الزعامة في بالي، التي قبلت من حيث المبدأ إعادة هيكلة هيئة الإذاعة والتلفزيون الصربية، بإعادة معدات الإرسال في فيليكي زيب Viliki Zep أو تبني متطلبات إعادة الهيكلة. إن عدم معالجة هذه القضايا بشكل إيجابي سيحول دون عودة البرامج المعدة في استوديو بالي الى شبكة الإذاعة والتلفزيون الصربية.

٥٣ - ووضع مكتبي استراتيجية لمعالجة السيطرة الكلية على وسائط الإعلام في كافة أنحاء البوسنة والهرسك ولتهيئة الظروف اللازمة للناخبين من أجل اتخاذ القرارات عن اطلاع بعيدا عن التحيز السياسي

وذلك قبل إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر. وقد قدمت هذه الخطة الى مؤتمر بون الذي كرر الإعراب عن التزامه الثابت بإنشاء وسائط إعلام حرة وتعددية الاتجاه في كافة أنحاء البلد، وأيَّد استراتيجيتنا لوسائط الإعلام.

٥٤ - وتنطوي استراتيجية مكتب الممثل السامي على نهج يقوم على ثلاث دعامات رئيسية. الأولى هي التدخل التحريري، وإعادة هيكلة وسائط الإعلام وتنظيمها. وقد شرعنا بالفعل في هذا النهج مع هيئة الإذاعة والتلفزيون الصربية بهدف إعادة هيكلة كامل النطاق الإعلامي في البوسنة والهرسك وفقا للمعايير الديمقراطية المعترف بها دوليا. ونحن نعتزم إنشاء لجنة وسيطة لمعايير ترخيص وسائط الإعلام تتولى تنظيم وسائط الإعلام في الفترة المؤقتة قبل سن القوانين الخاصة بوسائط الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية. وتتوخى الدعامة الثانية تشجيع وسائط الإعلام المستقلة وتوفير مصادر بديلة للمعلومات ولا تزال "شبكة الإذاعة المفتوحة" تعد المشروع الرئيسي في هذا المجال، وقد بدأ التزامنا بالعملية يؤتي ثماره في الوقت الحالي: فقد رسخت الشبكة أقدامها كمنافس جدي على الساحة الإعلامية البوسنية. والقضية الرئيسية الأخرى هي تشجيع التوسع في المطبوعات المستقلة، ولا سيما توزيع الصحف المستقلة في تلك المناطق من البلاد التي لا تصل إليها في الوقت الراهن. والدعامة الثالثة للاستراتيجية تعمل على القيام بحملة إعلامية تحت رعاية دولية من المقرر أن تستمر ستة أشهر وتجمع ما بين اللقطات الإعلامية القصيرة الموجهة (٣٠-٦٠ ثانية) التي تبث كإعلانات تجارية وأربعة برامج اسبوعية مدة كل منها ١٥-١٠ دقيقة.

<u>عودة اللاجئين والمشردين</u>

٥٥ - واصل مكتبي تدخلاته دعما للعودة الى كانتون البوسنة الوسطى، وقد أدى الاجتماعان الاتحاديان الثالث والرابع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ كانون الأول/ ديسمبر اللذين حضرهما مسؤولون على أعلى المستويات من الاتحاد وحكومة الكانتون، الى الدفع قدما بإنشاء الشرطة المشتركة في الكانتون، علاوة على تحديد قرى العودة ذات الأولوية. وقد قدم الكانتون "برنامج العودة الى البوسنة الوسطى" الى الحكومات والى المنظمات المانحة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر في اجتماع ترأسه الممثل السامي. وقد عمل موظفو مكتبي مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضا لتمديد مبادرة العودة الى البوسنة الوسطى الى كانتون نيريتفا - هرسك.

٥٦ - وتحت رعاية نائبي، المشرف في بريتشكو، استمرت عودة السكان الأصليين الى بريتشكو طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن شأن إنشاء إدارة وشرطة ونظام قضائي متعددة الأعراق في نهاية السنة أن ييسر عودة المزيد من هؤلاء السكان.

٥٧ - وفي الإقليم الشمالي الغربي من البوسنة والهرسك، انخرط نائبي بشكل مكثف في فتح الأبواب أمام عودة الأقليات وإقامة الاتصالات عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين فيما بين المشردين ومجتمعاتهم المحلية الأصلية. وقد أثمر المجهود المتضافر الذي قام به كبار أعضاء فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة

عن العودة الناجحة لعدة مئات من الصرب المشردين الى درفار. كما ساعد مكتبي في ترتيب أول زيارات رسمية يقوم بها اللاجئون الصرب في البوسنة والهرسك الى منازلهم في منطقة باكراتش في كرواتيا.

حرية التنقل

٥٨ - تعتبر الزيارات المتعددة التي تمت عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين، بصورة منظمة وتلقائية على السواء، دليلا كافيا على زيادة حرية التنقل. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، شاركت قرابة ٦٠ شركة من الشركات التابعة للاتحاد في سوق تجاري أقيم في بانيا لوكا، كما تحركت بحرية في أنحاء المدينة أكثر من ١٠٠ مركبة تحمل لوحات ترخيص خاصة بمدينة سراييفو. وقام مكتبي، بالتعاون مع الوكالات الأخرى، بوضع خطط للأخذ بنظام موحد للوحات ترخيص السيارات في البوسنة والهرسك، من المقرر أن ينفذ بعد ٣١ كانون الثاني/يناير.

٥٩ - وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر، بدأ تسيير أول خط للحافلات التجارية بين سراييفو وبانيا لوكا بالتعاون بين شركتين للحافلات إحداهما مقرها في الاتحاد والأخرى مقرها في جمهورية صربسكا. وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، قرر وزير النقل والمواصلات في جمهورية صربسكا وقف العمل على هذا الخط وأمر بمصادرة إحدى الحافلات. وأنا أتابع هذه المسألة عن كثب، وقد قررت أن اتخذ إجراء بشأنها من أجل ضمان تسيير الحافلات دونما عائق.

٦٠ - وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت لجنة الحدود المشتركة بين البوسنة والهرسك وكرواتيا للمرة الأولى في سراييفو تحت رئاسة مكتبي، وتبع ذلك اجتماع عقد في زغرب في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر. وقد أحرز تقدم كبير في هذين الاجتماعين بما يتيح حرية التنقل للسكان والبضائع عبر الحدود الشمالية بين كرواتيا وإقليم جمهورية صربسكا التابع للبوسنة والهرسك.

٦١ - وفيما يتعلق بالشرطة، انتهت كانتونات إضافية تابعة للاتحاد من إعادة تشكيل برامجها، ولا سيما كانتون الهرسك نيريتفا وكانتون وسط البوسنة. وعقب مفاوضات وتخطيط استغرقا وقتا طويلا، بدأت أكاديمية الشرطة الاتحادية عملها في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر. أما عملية إعادة تشكيل الشرطة في جمهورية صربسكا فقد بدأت أولا في بانيا لوكا ثم في بريشكو في نهاية العام.

المفقودون والمقابر الجماعية

٦٢ - استمر المجتمع الدولي في العمل مع سلطات البوسنة والهرسك لتحديد مصير المفقودين. وما زال العدد الكلي غير مؤكد، ولكن لجنة الصليب الأحمر الدولية تلقت طلبات لاقتفاء أثر أكثر من ٥٠٠ ١٩ شخص. وقد أتاح الفريق العامل المعني بالمفقودين، الذي ترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية، لممثلي رابطات الأسر الاتصال مباشرة مع السلطات المسؤولة وأعضاء المجتمع الدولي المعنيين.

٦٣ - وخلال عام ١٩٩٧، أوقفت عمليات استخراج الجثث عبر الخط الحدودي الفاصل بين الكيانين خلال معظم عام ١٩٩٧ نظرا لعدم الاتفاق بين الطرفين وبسبب الحالة السياسية في جمهورية صربسكا. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدم مكتبي استراتيجية جديدة تدعو الطرفين الى تسمية موقع واحد لكل منهما لغرض إجراء عمليات الحفر لاستخراج الجثث دون الدخول في مفاوضات فيما يتعلق بعدد الجثث، أو عدد أيام العمل، أو حجم الموقع. وأسفرت هذه الخطة عن ثلاثة أسابيع من عمليات الحفر في موقعين. وقام الفريق البوسني بجمع رفات سطحية في منطقة كرافيس في جمهورية صربسكا، وقام فريق جمهورية صربسكا بعمليات حفر في مقبرتين كما قام بجمع رفات سطحية في منطقة أوزرين الواقعة بالاتحاد. وبلغ العدد الكلي للجثث التي تم جمعها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ٩٧. ولم يشارك الجانب الكرواتي في هذه العملية.

٦٤ - وإنني أرى أن المسائل التي لم يتم حسمها فيما يتعلق بالمفقودين تشكل عقبة خطيرة على طريق المصالحة. لذلك فإن مكتبي بدأ بالفعل عملية تخطيط لعام ١٩٩٨ مع مختلف الأطراف من أجل التعجيل بهذه العملية.

حقوق الإنسان

٦٥ - على الرغم من التحسن التدريجي في حرية التنقل، وانخفاض عدد عمليات الاعتقال التعسفي، واتخاذ موقف يتسم بمزيد من المسؤولية من جانب السلطات، فإن الانتهاكات المنظمة لحقوق الإنسان لا تزال تحدث بصورة مستمرة في كلا الكيانين. وقد اتخذ عدد قليل من التدابير من جانب سلطات أي من الاتحاد وجمهورية صربسكا أو كليهما من أجل ضمان توفير الحماية الفعالة للحقوق والحريات المحددة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ولا تزال عمليات المضايقة، والعنف، وتدمير الممتلكات على أساس عرقي من بين المشاكل الأساسية، كما أن التمييز القائم على أساس عرقي أو لأسباب سياسية لا يزال سائدا، ولا سيما في مناطق جمهورية صربسكا. والدور الذي تقوم به الشرطة في مواجهة هذه الانتهاكات لا يزال نفسه موضع شواغل هامة، خاصة وأن استجابة الشرطة تتأثر بالمعايير السياسية والعرقية، ولا تزال هناك بلاغات كثيرة عن إساءة المعاملة في أماكن الاحتجاز التابعة للشرطة. وفيما يتعلق بهذه الجوانب، لم يطرأ تغيير أساسي على الحالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٦ - ولا يزال معمولا بقوانين الممتلكات والاسكان التي تحول دون عودة مئات الآلاف، مما يجعل التنفيذ التام للمرفق ٧ من اتفاق السلام أمرا متعذرا. ولا بد لكلا الجانبين أن يتخذا خطوات عاجلة لتعديل هذه القوانين. وكما جرى التأكيد عليه من جديد في مؤتمر بون، فإن الاتحاد سيعتبر مسؤولا عن الالتزام الذي قطعه على نفسه في المنتدى الاتحادي المعقود في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، باعتماد مشاريع القوانين الثلاثة التي قدمها مكتبي. وقد طُلب الى جمهورية صربسكا أن تقوم على وجه الاستعجال بتعديل قانون الممتلكات والإسكان الخاص بها في غضون ٦٠ يوما من تولي الحكومة الجديدة. وفي حالة عدم قيامها بذلك، فإنني سأوصي باتخاذ تدابير إضافية من قبيل الجزاءات. ومن العناصر الأساسية أيضا في تنفيذ المرفق ٧ تهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة، بما في ذلك إيجاد آليات عاملة لحماية حقوق الإنسان، وكذلك

بذل الجهود لمعالجة حالات التمييز والصعوبات الراهنة المرتبطة بكل من عمليات التسجيل المدني وإتاحة فرص الحصول على المستندات الشخصية في أنحاء البوسنة والهرسك.

٦٧ - وفي الوقت نفسه، فإن عملية إعادة بناء البوسنة والهرسك على أساس متعدد الإثنيات تواجه العديد من المشاكل الأساسية. فدستور كل من الكيانين إنما يكرس نفسه أشكالا من التمييز لا يمكن تأييدها بين المجموعات العرقية في تحديده لمفهوم "الشعوب المكوِّنة". وينبغي تعديل هذه الأحكام بما يمنح نفس المركز لكل من البوسنيين والكروات والصرب، وكذلك أعضاء الجماعات الأخرى، من أجل تعزيز التعددية الإثنية وضمان الاحترام التام للمبدأ الأساسي المتعلق بالحقوق المتساوية لجميع الشعوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسات والبرامج التعليمية الحالية لكلا الكيانين لا تعزز التفاهم والمصالحة. ومن الضروري أن تتحرك السلطات المسؤولة على وجه الاستعجال لوضع برامج تعليمية تتمشى مع هذين المبدأين ومع حق الآباء في اختيار نوع التعليم الذي يتلقاه أطفالهم.

التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتعزيز سيادة القانون

٦٨ - أكدت فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان الحاجة الملحة لإصلاح العدالة الجنائية في كلا الكيانين. وينبغي، على وجه الخصوص، مواءمة القانون الجنائي وقوانين الإجراءات مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وكما لوحظ في بون، فإن على الاتحاد أن ينفذ توصيات فريق الخبراء بشأن قانون الإجراءات الجنائية بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير. وفي حين طلبت جمهورية صربسكا مساعدة مجلس أوروبا في تحقيق التواؤم بين القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية لجمهورية صربسكا مع المعايير الأوروبية، ينبغي لفريق الخبراء الذي شكل في جمهورية صربسكا أن يضم أيضا ممثلين من مكتبي، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. وهذه الخطوات ضرورية لمعالجة الإساءات الحالية لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاك معايير المحاكمة العادلة في القضايا التي تلقى قدرا كبيرا من الدعاية مثل قضية تقديم أ. جيدوفيتش للمحاكمة في سراييفو، وإدانة ثلاثة بوسنيين في زفورنيك بتهم ارتكاب جرائم قتل.

٦٩ - ولا يزال استقلال وفعالية الهيئة القضائية معرضين للخطر بسبب الأخطاء التي تشوب عملية التعيين في المناصب القضائية وعدم وجود آلية للتعاون بين الكيانين في هذا الميدان. ويجب إصلاح عملية التعيين بحيث يكون الاختيار قائما على الجدارة وليس على معايير سياسية أو عرقية، كما ينبغي دعم برامج تدريب على المهن القانونية، بما في ذلك المبادرة المتعلقة بإنشاء معهد للتدريب القضائي في البوسنة والهرسك.

٧٠ - وستظل سيادة القانون والمصالحة في البوسنة والهرسك في وضع ضعيف بصورة خطيرة الى أن تفي السلطات المختصة بالتزامها القانوني بتسليم مجرمي الحرب الذين تمت إدانتهم الى المحكمة الجنائية. وقد تم في كانون الأول/ ديسمبر اعتقال شخصين آخرين من المتهمين بارتكاب جرائم الحرب. وبعد اعتقال هذين الشخصين، فإن هناك شخصين خاضعين لأحكام إدانة عامة (وكلاهما كرواتي) لا يزالان مطلقي

السراح في داخل الاتحاد، في حين لا يوجد سوى ثلاثة صربيين قيد الاحتجاز من بين ٥٤ صربيا أدانتهم المحكمة علنا.

٧١ - ولم تحدث خلال الشهور الثلاثة الماضية أي اعتقالات تشكل انتهاكا لاتفاق روما (قواعد الطريق)، ولكن الأنشطة التي تتعارض مع هذه القواعد لا تزال جارية. وفي كلا الكيانين، فإن اعتماد السلطات على "قوائم مجرمي الحرب"، بما في ذلك نشر هذه القوائم وإذاعتها، يشكل عقبات خطيرة على طريق عودة اللاجئين والمشردين، وعلى قدرة أعضاء المجالس المنتخبين على تولي مناصبهم، وعلى حرية انتقالهم.

الإصلاح الاقتصادي وإعادة التعمير

٧٢ - بالرغم من إخفاق سلطات البوسنة والهرسك في معالجة الإدارة الاقتصادية استمرت المعونة الدولية المقدمة لإعادة التعمير في تغذية الانتعاش الاقتصادي. وقد تم تحويل مبلغ إجماليه ١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى البلاد كانت نسبة ٩٥ في المائة منه تقريبا من حصة الاتحاد بما في ذلك سراييفو. وتتجه نسبة المساعدة المالية المخصصة لجمهورية صربسكا الآن نحو الزيادة. ففي الربع الأخير من عام ١٩٩٧ تم توقيع ثمانية اتفاقات لتقديم منح مع سلطات البوسنة والهرسك. ووافق البنك الدولي على ائتمانات تبلغ في مجموعها ٢٧ مليون دولار لتمويل مشروعين بتكلفة إجمالية قدرها ١٢٣ مليون دولار. ويشمل ذلك مشروع المساعدة في إعادة التعمير (٨٢ مليون دولار) خُصص لجمهورية صربسكا. وتم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير توقيع ١٥٠ عقدا جديدا تقريبا وأبرمت اللجنة الأوروبية في الفترة ذاتها عقودا لتقديم منح بلغ مجموعها ١٢٥ مليون دولار.

٧٣ - لقد أكد مؤتمر بون الأولويات التي حددتها فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية والفترة الانتقالية. ومن أجل التعجيل بالعملية أصدر المؤتمر جدولا زمنيا لاتخاذ خطوات رئيسية فيما يتعلق بالعملة المشتركة وميزانية الدولة وتمويلها من ميزانيتي الكيانين والتشريعات على مستوى الكيان بشأن إصلاح المعاشات والتشريعات التجارية الأساسية. وأنا على ثقة بأن المواعيد النهائية المختلفة المحددة للربع الأول من عام ١٩٩٨ سيتم الوفاء بها. وبعد ذلك سيكون إطار السياسة الاقتصادية الهام بالنسبة لقيام اقتصاد موحد ومتنام جاهزا. وفي ظل هذه الأوضاع يمكن الاستمرار في تقديم الدعم الذي تمس الحاجة إليه عن طريق اتفاق مؤقت يعقده صندوق النقد الدولي كما يمكن المضي في توقيع ائتماني تكيف يقترحهما البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يحذو قرار نادي باريس لتخفيف الدين حذو اتفاق نادي لندن للديون الذي أبرم في كانون الأول/ ديسمبر.

٧٤ - وأعرب مؤتمر بون عن القلق العميق إزاء ممارسات الفساد وتحويل الأموال وأيد استراتيجيتين لمكافحة الغش استنادا إلى العناصر التالية: (أ) تحسين القدرات على المحاكمة بإنشاء وحدة لمكافحة الغش لمساعدة سلطات البوسنة والهرسك في تحديد الأنشطة غير المشروعة؛ (ب) تحسين الرقابة على المساعدات الدولية؛ (ج) زيادة الشفافية في مجال المالية العامة عن طريق توسيع ولاية مكتب اللجنة

الأوروبية للمساعدات الجمركية والمالية وإنشاء مؤسسات للمراجعة الخارجية للحسابات؛ (د) حل الهيئات غير الدستورية.

٧٥ - وأجرى مكتبي بالتعاون مع اللجنة المعنية بالشركات العامة مفاوضات لإنشاء شركة للسكة الحديد في البوسنة والهرسك. وسيتم التوقيع على اتفاق إطاري في كانون الثاني/يناير تستطيع الأطراف بموجبه استئناف حركتها فورا وسوف تستكمل المفاوضات النهائية بشأن تنظيم القطاع في آذار/مارس. كما بدأت مناقشات أولية أيضا بشأن الخدمات البريدية.

٧٦ - وعادت أكثر من ٦٠٠ أسرة إلى منطقة بريتشكو. وتمت الموافقة على طلبات لعودة ٢٧٠ ٢ أسرة أخرى (مما يمثل أكثر من ٠٠٠ ٩ شخص). وبالرغم من أن قرار التحكيم ذكر أهمية الإنعاش الاقتصادي لمنطقة بريتشكو فإن الجهات المانحة الدولية والوكالات الإنمائية لم تحقق سوى تقدم بطيء في هذا الصدد. وأبدى كثير من المانحين بعد انتهاء مؤتمر للمانحين عـُقد في بريتشكو يومي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اهتماما بتمويل مشاريع محددة.

الطيران المدني

٧٧ - أدى عدم استجابة المجتمع الدولي لتمويل إدارة الطيران المدني كمؤسسة مشتركة إلى البطء في التقدم. ومن شأن ذلك أن يعيق الانتعاش الاقتصادي في قطاع الطيران. وكانت الجهود الدولية قد ركزت على التنمية المادية في مطار سراييفو وإدخال تحسينات طفيفة على صالة المسافرين في موستار ونظم محدودة لحركة الملاحة الجوية بسراييفو ولكنها تجاهلت إلى حد كبير أنشطة السلامة والدعم التي تعتبر حيوية لتشغيل نظام الطيران طبقا لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك لم تلب حتى الآن احتياجات الإدارة من الموظفين المدنيين والتي تصل إلى ١٦٠ فردا تقريبا.

٧٨ - تم تحقيق أوجه نجاح فرعية هامة في تخطيط المطارات وتأمين اتفاق ثنائي بشأن فرض الرسوم بتناول رسوم التحليق على نطاق نظام المراقبة الأوروبي. وقد تم وضع إطار تنظيمي لإدارة الطيران المدني وبدأ المرشحون الترشيحات من الأطراف الثلاثة لجهاز الموظفين المشترك في العمل على الإجراءات الجوية والملاحة الجوية والهياكل الأساسية ورسم السياسات. كما تم إنشاء وتمويل أمانة دولية للإدارة لتوفير الخبرة الفنية ومواصلة تطوير النظام والقيام بالوساطة.

إزالة الألغام

٧٩ - توقع مؤتمر بون الانتهاء من إنشاء الهيكل المدني الجديد لإزالة الألغام بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على مستوى البوسنة والهرسك وبحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ على مستوى الكيان. وقد تم الوفاء بالموعد النهائي الأول بفضل جهود مجلس المانحين الذي يشترك في رئاسته الأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي بالتشاور مع لجنة البوسنة والهرسك المعنية بإزالة الألغام.

٨٠ - وتم توقيع مذكرة للتفاهم ومبادئ متفق عليها بشأن الهيكل الجديد من جانب مجلس وزراء البوسنة والهرسك في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ويهدف هذا الهيكل إلى ضمان الفعالية والشفافية من أجل الاحتفاظ بثقة المانحين. كما أنه يهدف إلى الترحيب بالمانحين الراغبين في متابعة مشاريعهم خارج نطاق الهيكل تاركا لهم الخيار في الانضمام إليه في وقت لاحق. وسيظل مجلس المانحين هيئة استشارية للجنة البوسنة والهرسك المعنية بإزالة الألغام التي تشرف على الهيكل بالنيابة عن مجلس الوزراء.

٨١ - وطبقت المبادئ المتفق عليها على مختلف القرارات والاتفاقات والمراسيم التي أنشأت رسميا المنظمات داخل الهيكل الجديد. وتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من الوثائق الهامة في كانون الأول/ ديسمبر واستطاعت الأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي ولجنة البوسنة والهرسك المعنية بإزالة الألغام أن تعرضها على مجلس الوزراء والحكومات المعنية. وكانت الوثائق هي كما يلي: (أ) قرار بإنشاء لجنة البوسنة والهرسك المعنية بإزالة الألغام؛ و (ب) قرار لإنشاء مركز البوسنة والهرسك للعمل بشأن الألغام؛ (ج) اتفاق بين اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا بشأن التعاون في مجال العمل بشأن الألغام.

٨٢ - أما الاتفاقات الأخرى التي سيتم استكمالها فتتعلق بإنشاء مراكز للعمل بشأن الألغام. وهي في كل من الكيانين المرسوم المتعلق بإنشاء مركز العمل بشأن الألغام بجمهورية صربسكا ومرسوم إنشاء مركز العمل بشأن الألغام في اتحاد البوسنة والهرسك. وأنا على ثقة بأن الموعد النهائي الذي حددته بون بـ ٣٠ آذار/ مارس لإنشاء هذه يمكن الوفاء به.

خامسا - التعاون مع قوة تثبيت الاستقرار

٨٣ - استمر التعاون على نحو ممتاز مع قوة تثبيت الاستقرار وهو أهم عامل في تنفيذ اتفاق السلام. ولدي اعتقاد جازم بأنه ما كان من الممكن إنجاز التنفيذ المدني في الوقت الحاضر دون الوجود العسكري الدولي القوي المتاح باستمرار لتأمين البيئة الآمنة التي تعتبر ضرورية أيضا لعمل المنظمات المدنية. ولكن وبخلاف وجود قوة تثبيت الاستقرار في حد ذاته والأثر الرادع لها، فإن دعمها المباشر واليومي يعتبر ضروريا لتأمين السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وقد أيد مؤتمر بون توافق الآراء الآخذ في الظهور بشأن الحاجة إلى استمرار وجود عسكري بعد حزيران/يونيه، وأنا أفهم من ذلك الافتراض أن القوة الدولية سوف تظل في البوسنة والهرسك طالما اقتضى الأمر ذلك.
